

دور الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية

The role of disclosure of information in rationalizing investment decisions in the stock market

نسيمة أوكيل	نصيرة سعدي*
n.oukil@univ-boumerdes.dz	n.saidi@univ-boumerdes.dz
أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية/ جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)	أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية/ جامعة امحمد بوقرة بومرداس (رنازجلا)

تاريخ القبول: 2021/.../...

تاريخ المراجعة: 2021/.../...

تاريخ التقديم: 2021/04/29

المخلص :

تعتبر المعلومات أحد الموارد الهامة في إدارة الأنشطة في المؤسسات العصرية، لذا عملت جل المؤسسات على إتاحة عملية الإفصاح عن المعلومات وتسهيل الحصول عليها من أجل اتخاذ قرارات فعالة، وذلك باعتبار أن الإفصاح عن المعلومات وبالتحديد في أسواق الأوراق المالية يعد من الأمور الهامة بالنسبة للمستثمرين في السوق، وبالتالي فإن هذه المعلومات سواء كانت جيدة والتي تدل على الأرباح أم سيئة والتي تدل على الخسائر ستستجيب لها السوق بطريقة تتناسب مع نوعية وطبيعة هذه المعلومات.

الكلمات المفتاحية : الإفصاح، المعلومات، الأسواق المالية، اتخاذ القرارات.

تصنيف JEL : P43, P34 ,O16.

Abstract:

Information is one of the important resources in managing activities in modern institutions, so most of the institutions have worked to provide the process of disclosure of information and facilitate access to it in order to make effective decisions, considering that the disclosure of information, specifically in the stock markets, is one of the important matters for investors in the market. Therefore, this information, whether good, indicating profits or bad, indicating losses, will be responded to by the market in a manner commensurate with the quality and nature of this information.

Key words : Disclosure, information, financial markets, and decision-making.

JEL Classification Codes: O16, P34 ,P43.

* نصيرة سعدي

تمهيد:

لقد أدى اقتحام تكنولوجيا المعلومات لحياتنا آثارا كبيرة سواء على المستوى الجزئي أو الكلي مما أدى إلى ظهور ما يعرف بعصر المعلومات والمعرفة، عصر أصبحت من خلاله تكنولوجيا المعلومات بمثابة المدخل الإستراتيجي الفعال خاصة مع تنامي ظاهرة العولمة وسرعة التغيرات الحاصلة عالميا والتي فرضتها وسائل تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالتزامن مع اتساع وتيرة النشاط الاقتصادي أصبح من الضروري إنشاء أسواق مالية كبيرة باعتبارها أحد أهم المجالات التي تتيح الاستثمار لكبار وصغار المستثمرين من أجل تحقيق الأرباح، ولتحقيق هذه الأخيرة يقتضي ذلك توفر قدرات كافية من المعلومات حول الأوراق المالية المتداولة فيها حتى تتصف هذه السوق بالكفاءة، حيث أن قرار الاستثمار يتوقف على الحصول على المعلومة التي تؤثر بالأخص على نفسية متخذ القرار، لأجل ذلك قيل أن البورصة لا تعبر عن حالة اقتصاد ما بقدر ما تعبر على نفسية المستثمر فيه.

ونفسية المستثمر تتحكم فيها المعلومات المتاحة عن السوق والتي كثيرا ما تكون أرضا خصبة للشائعات وترويج للأخبار المضللة، لأجل هذا نجد كثيرا في سوق الأوراق المالية ما يسمى بسياسة القطيع والتي عصفت بالعديد من الأسواق المالية، ومن هنا كانت الحاجة للإفصاح حيث أصبح من الضروري لمتخذ قرار الاستثمار للحصول على المعلومات اللازمة في الوقت المناسب ليتخذ قراره بطريقة صحيحة.

من أجل كل هذا اهتمت العديد من الجهات الفنية والمهنية بتوفير المعلومات المحاسبية اللازمة لخدمة أسواق المال في دول العالم وخاصة تلك المعلومات التي تعمل على التأثير في قرارات الاستثمار بهدف تدعيم ثقة المستثمر في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية.

وحتى تستطيع أسواق الأوراق المالية القيام بدورها يجب أن تكون على درجة عالية من الفعالية والكفاءة، ومن بين أهم الأركان التي تركز على كفاءة سوق الأوراق المالية هو وجود نظام معلوماتي فعال يسمح بتدفق هذه المعلومات بأقل تكلفة ممكنة وفي أي وقت.

فوفق هذا السياق نتساءل من خلال طرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالإفصاح عن المعلومات؟ وكيف يمكن تحقيقه؟ وكيف يعمل الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟

ومن خلال هذا اعتمدنا على الفرضيات التالية:

-يمكن للإفصاح عن المعلومات زيادة ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

-يسهل الإفصاح على الحصول على المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

حيث يهدف هذا البحث بصفة أساسية على محاولة معرفة الدور الذي يؤديه الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

وبغي الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة بمختلف جوانبها تم الاعتماد على المنهج الوصفي بالنظر إلى العناصر التي تناولناها في عرض الجوانب النظرية لسوق الأوراق المالية،

وكفاءتها، والإفصاح عن المعلومات بها، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لعرض وتحليل نتائج عينة الدراسة.

ولتوضيح كل ما سبق اعتمدنا في تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

أولاً: الإفصاح عن المعلومات والبيانات في سوق الأوراق المالية

في عالم سريع ومعقد العلاقات ومتطور الاحتياجات ومتشابك التأثيرات، فإن النظام المحاسبي عليه مهمة مسايرة هذه الحالات وأن يرقى بأساليب عمله إلى المستوى الذي يلبي فيه حاجة جميع الأطراف بدقة وشفافية، وهذا لا يكون إلا عن طريق الإفصاح المحاسبي والذي يمكن النظر إليه كونه " الإخبار الدقيق الموضوعي عن المعلومات المحاسبية، لهذا سنتناول في هذا المحور كل ما يتعلق الإفصاح والبيانات والمعلومات في أسواق الأوراق المالية

1. الإفصاح: سنتطرق في هذه النقطة إلى تعريف كل من الإفصاح، الإفصاح المحاسبي وأهم مقوماته.

1.1 مفهوم الإفصاح:

-تمت الإشارة إلى مفهوم الإفصاح من قبل الهيئة العامة للمحاسبين القانونيين بأنه: يقصد بالإفصاح العام إيضاح المعلومات ذات الطبيعة العامة التي يتعين إيضاحها حتى لا تكون القوائم المالية مضللة، بمعنى أن يكون الإفصاح عن المعلومات الضرورية الكفيلة بجعلها غير مضللة والتي يجب على التقارير المحاسبية أن تفصح عن جميع المعلومات أو عرض المعلومات في القوائم المالية وفقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والتي تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم ، كما أن الإفصاح يقضي بضرورة شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه التقارير في صورة واضحة صحيحة عن الوحدة المحاسبية. (وليد ناجي، 2015، الصفحات 82-81)

-ويعرف الإفصاح المحاسبي على أنه تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة المؤسسة وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية، إذ يشترط أن تنصف هذه المعلومات بالكفاية والشمولية والعدالة.

حيث تهدف الكفاية إلى تحديد حجم الحد الأدنى من المعلومات، فالمعلومات فوق الكفاية مصدر تضليلاً لمتلقيها وتهدف العدالة إلى وجوب التعامل المتوازن مع أصحاب المصالح المختلفة داخل المؤسسة أو خارجها أما الشمولية مضمونها عدم إخفاء أية معلومات جوهرية عن متلقيها. -الإفصاح المحاسبي: هو عملية تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم على اتخاذ القرارات. (خلف الله، 2017، صفحة 33)

2.1 المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية: (محمد، 2004، صفحة 236)

-تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية؛

-تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المحاسبية؛

-تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها؛

-تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية؛

-توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

2.البيانات والمعلومات كأساس للإفصاح: يتم استعمال البيانات من أجل الوصول إلى المعلومات وبالتالي اتخاذ القرارات كما يلي:

1.2. مفهوم البيانات:

البيانات هي التي لم يتم تقييمها للتعرف على قيمتها من جهة ونظر فرد معين في موقف معين، كما أن البيانات لا تضيف شيئاً لمعرفة مستخدمها بما يعنيه على اتخاذ القرارات، فهي حقائق مجردة وعبرة عن مجموعة حروف، رموز، أرقام....ألخ. (فريد، 2015، صفحة 15)

2.2. مفهوم المعلومات: (فريد، 2015، الصفحات 15-16)

تعتبر المعلومات تلك البيانات التي تمت معالجتها، إذ تم تصنيفها، وتحليلها، وتنظيمها وتلخيصها بشكل يسمح باستخدامها والاستفادة منها حيث أصبحت ذات معنى لذلك فإن البيانات قبل معالجتها لا تكون صالحة ومفيدة لاتخاذ القرارات.

فالمعلومات هي البيانات التي خضعت للمعالجة والتحليل والتفسير، بهدف استخراج المقارنات، والمؤشرات والعلاقات التي تربط الحقائق، والأفكار والظواهر مع بعضها البعض. تعتبر المعلومات تسجيلاً للخبرات المفيدة لمقابلة احتياجات متخذ القرار وتقليل حالات عدم التأكد، فاتخاذ القرار الإداري يحتاج إلى أن تتحول البيانات إلى معلومات.

ومما سبق نستنتج أن التمايز بين البيانات والمعلومات يتمثل في الآتي: (فريد، 2015، صفحة 16)

-البيانات مادة خام يصعب اتخاذ القرارات على ضوءها؛

-المعلومات مادة تمت معالجتها بما يسمح باتخاذ القرارات على ضوءها؛

-تتحول البيانات إلى معلومة بعد إجراء المعالجة عليها.

3.2. الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية: وهي الخصائص النوعية التي تجعل المعلومات المزودة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين.

ويمكن تلخيص هذه الخصائص كما يلي: (الهزيمية، 2009، الصفحات 388-389)

-كلما كانت المعلومات أكثر ملاءمة للتكنولوجيا المستخدمة بالشركة زادت قيمتها؛

-يجب أن تكون معلومات ذات نوعية، لإضافة إلى معرفة كمية المعلومات، توقيت المعلومات، وسهولة الحصول على المعلومات.

كما نجد أيضاً: (احمد حلمي، 2015، الصفحات 31-33)

- قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين.

- وتعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية.

-يجب أن تكون فيها درجة كافية من الثقة وذلك حتى يصبح بالإمكان الاعتماد عليها.
- أي أن تمثل المعلومات بصدق العمليات والأحداث المالية التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها.

- أي لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أن تمثلها.
- يجب أن تكون المعلومات خالية من التحيز.
-القابلية للمقارنة: هناك حاجة ملحة لمقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة من أجل أن التقييم، ولذلك تظهر الحاجة إلى الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، وأي تغييرات في هذه السياسات.

3. نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات بأنه إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (المعلومات) لتحقيق أهداف المشروع. (كمال الدين مصطفى، 2002، صفحة 15)

1.3. أهداف نظم المعلومات: أي نظام معلومات بأي مشروع له 3 أهداف أساسية: (على القباني، 2008، صفحة 11)

-التزويد بالمعلومات السائدة لعملية اتخاذ القرار؛

-التزويد بالمعلومات السائدة للعمل اليومي الروتيني؛

-التزويد بالمعلومات.

2.3. الوظائف التي يؤديها نظم المعلومات: توجد خمسة وظائف أساسية يؤديها نظم المعلومات وهي كالتالي: (على القباني، 2008، الصفحات 14-17)

-تجميع البيانات وتبويبها؛

-القيام بعملية تشغيل البيانات؛

-تخزين وتحديث واسترجاع البيانات عن طريق الإدارة البيانات؛

-رقابة البيانات وسريتها؛

-الوظيفة الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات بين يدي مستخدميها أي إنتاج المعلومات.

4. نظم المعلومات المحاسبية: (احمد حلمي، 2015، صفحة 27)

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية في الوقت الحاضر الجهة المسؤولة عن توفير المعلومات المالية والكمية لجميع الإدارات والأقسام والأطراف الأخرى، وعليه يمكن تعريف نظم المعلومات المحاسبية بأنها: أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية والكمية لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الداخلية والخارجية.

ولذلك نجد أن نظم المعلومات المحاسبية تعتبر جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعروف بنظام المعلومات الإدارية، حيث يمكن القول أن نظم المعلومات المحاسبية أحد مكونات نظام

المعلومات الإدارية، الذي يعنى بتوفير البيانات والمعلومات التي تؤثر على نشاطات الشركة ككل، وجميع نظم المعلومات تهدف إلى نفس الغرض ألا وهو توفير المعلومات الملائمة والموضوعية من أجل اتخاذ قرارات صحيحة تساعد الشركة على تحقيق الأهداف.

1.4. عناصر نظام المعلومات المحاسبي: (بول، 2009، الصفحات 28-29)

- الأشخاص الذين يشغلون النظام ويؤدون الوظائف المختلفة؛
- الإجراءات والتعليمات، اليدوية منها والآلية، والتي تعمل على جمع ومعالجة وتخزين البيانات الخاصة بأنشطة الشركة؛
- البيانات المتعلقة بالشركة وبعملياتها التشغيلية؛
- البرمجيات المستخدمة لمعالجة بيانات الشركة؛
- البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، والتي تضمن الحواسيب، الأجهزة الطرفية، وشبكات الاتصال المستخدمة لجمع وتخزين ومعالجة وإرسال البيانات والمعلومات؛
- الرقابة الداخلية وإجراءات الأمان التي تحمي البيانات في نظام المعلومات.
- إن العناصر أعلاه مجتمعة، تمكن الشركة من إنجاز ثلاثة وظائف مهمة هي:
 - جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنشطة الشركة وأصولها ومواردها البشرية؛
 - تحويل البيانات إلى معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات، بحيث تستطيع الإدارة القيام بالتخطيط والتنفيذ والتقييم والرقابة على الأنشطة والموارد،
 - تقديم أنظمة رقابة ملائمة من أجل حماية موجودات الشركة، بما في ذلك بياناتها، وكذلك من أجل ضمان توافر الموجودات والبيانات عند الحاجة إليها، وأن تكون البيانات دقيقة وموثوقة.

ثانياً: الاستثمار عن طريق سوق الأوراق المالية من أجل اتخاذ القرارات

قبل التطرق إلى محاولة معرفة دور المعلومات ونظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية لابد من التطرق أولاً إلى المفاهيم الأساسية لسوق الأوراق المالية وأهم الأدوات الرئيسية المتداولة في فيه إضافة إلى وجوب التعرف على مفهوم اتخاذ القرارات.

1. تعريف سوق الأوراق المالية:

-سوق الأوراق المالية هو المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين رغبات الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي من خلال وسطاء سوق المال، أو ما يطلق عليهم وسطاء سوق المال، ويتمثلون في البنوك وشركات التأمين وصناديق المعاشات. (احمد الشناوي، 2006، الصفحات 81-82)

-يستمد سوق الأوراق المالية مفهومه من مفهوم السوق بشكل عام، وإذا كان مدلول السوق قد تطور ليشمل كل تعامل في سلع معينة أو غيرها، سواء تم بطريق الالتقاء المباشر في مكان محدد، أو تم بطريق غير مباشر، كشبكات الاتصال الهاتفية وغيرها، فإن السوق المالية تعني التعامل في الأموال عرضاً وطلباً، سواء تم ذلك في أماكن محددة كما في بورصات الأوراق المالية، أو تم بواسطة شبكات الاتصال المختلفة، من خلال ما يعرف بالسوق الموازية، أي من

خلال المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل في الأوراق المالية بيعة وشراء، كبيوت السمسة، وشركات الاستثمار والبنوك التجارية. (بن سليمان آل فواز، 2010، صفحة 04)

2. مكونات أسواق الأوراق المالية:

تتكون سوق الأوراق المالية من جزئين رئيسيين: (بن سليمان آل فواز، 2010، الصفحات 6-7) الجزء الأول: وفيه يتم عرض الأموال والطلب عليها، وذلك عن طريق إصدار أدوات مالية تمثل هذه الأموال، ويطلق على هذا الجزء: السوق الأولية. الجزء الثاني: وفيه يتم تداول هذه الأدوات بالبيع والشراء، ويطلق على هذا الجزء السوق الثانوية.

وتتنوع هذه الأدوات بالنظر إلى أجل استحقاقها إلى أدوات مالية ذات أجل متوسط وطويل، كالأسهم والسندات، وأدوات مالية ذات أجل قصير كأذون الخزانة. وتداول هذه الأدوات المالية إما أن يجري في قاعات معدة لذلك، وإما أن يجري من خلال مكاتب سماسة الأوراق المالية، والوسطاء الماليين. ويطلق في القاعة المخصصة للتداول: البورصة أو السوق المنظمة، بينما يطلق على التداول الذي يتم من خلال مكاتب السماسرة والوسطاء: سوق التداول خارج البورصة، أو السوق الغير منظمة.

3. الأدوات المتداولة في سوق الأوراق المالية:

من بين أهم الأدوات المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية نجد ما يلي:
1.3. الأسهم:

السهم عبارة عن ورقة مالية تمثل حصة ملكية في شركة ويصدر بقيمة اسمية تحدها القوانين والتعليمات النافذة. وتتميز الأسهم بعدم وجود تاريخ استحقاق لها، وعدم التزام المصدر بعائد محدد، يتم تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية، وتحدد أسعارها السوقية بناء على قوى العرض والطلب، وتزيد القيمة السوقية للسهم في الغالب عن القيمة الاسمية وتقل عنها في غالب الأحيان. ويعتبر السهم أداة ملكية. (غانم، 2017، الصفحات 71-72)

2.3. السندات:

المعروف أن السندات هي أداة من أدوات الدين المتعارف عليها في السوق، فالسند يعتبر عقد التزام من المقترض لدفع مبالغ محددة في مواعيد محددة تشكل الدفعات والفوائد على فوائدهم تم اقتراضها، وتتمتع السندات عادة بدرجة عالية من السيولة حيث يمكن تداولها بيعة وشراء في أسواق الأوراق المالية، كما يمكن الحصول على أسعارها في أسواق السندات يوميا. (غانم، 2017، صفحة 79)

4. كفاءة أسواق الأوراق المالية: (التمييز، 2010، صفحة 38)

تعني كفاءة السوق الانعكاس الكامل للمعلومات في أسعار الورقة المالية وبشكل دائم وسريع وغير متحيز. ويقصد بالانعكاس الكامل أن المشاركين في السوق يستجيب بسرعة للمعلومات

الجديدة ويقوموا بتحليلها وعكسها في توقعاتهم، وبذلك يتعذر على أي واحد منهم تحقيق عوائد غير عادية تفوق توقعاتهم بشأن الأسعار السوقية. وعليه يكون السعر المعلن هو حصيلة تصرفات وسلوكيات المشاركين في السوق بناءً على المعلومات المستلمة، ويكون هذا السعر دال لحالة التوازن في السوق.

وطبقاً لهذا المفهوم فإن نظرية السوق الكفؤ تم صياغتها في ضوء الشروط الآتية، التي بدورها تعكس كفاءة السوق التامة.

- إتاحة المعلومات لجميع المشاركين في السوق بذات اللحظة، والسرعة والموضوعية وبدون كلفة، لضمان تماثل توقعاتهم بالأسعار السوقية المتوقعة.

- عدم وجود قيود على حجم التعاملات، فليس هناك كلفة صفقة أو ضرائب.

- هناك عدد كبير من المشترين والبائعين الذين يتصفون بالرشد والعقلانية في اتخاذ القرارات على أساس المبادلة بين العائد والمخاطرة.

5. **اتخاذ القرار:** يتم تعريف اتخاذ القرارات فيما يلي:

التعريف الأول: تنطوي عملية اتخاذ القرار على " اختيار لبدل واحد من بين بديلين على الأقل. (بلال، 1999، صفحة 73)

التعريف الثاني: تعرف عملية اتخاذ القرار بأنها عملية إدراك تشمل الظواهر الفردية والاجتماعية، ويستند إلى حقائق وقيم تؤدي إلى اختيار بديل واحد من بين بدائل كثيرة تؤدي إلى الوصول إلى حل. (احمد طعمة، 2010، صفحة 15)

التعريف الثالث: هو اختيار أفضل البدائل (الخيارات) المتاحة من خلال تقييم سليم للمعلومات المتعلقة بهذه البدائل وآثارها، وهذا يبني على توفر قدر كاف من المعلومات والدقة المطلوبة، لذلك فدرجة الرشد في القرارات المتخذة تتناسب مع درجة الوفرة والكفاية والدقة في المعلومات ومدى تمثيلها للحقائق الممثلة للظاهرة المدروسة. (نائب، 2001، صفحة 36)

ثالثاً: الإفصاح عن المعلومات كوسيلة فعالة لاتخاذ وترقية القرارات الاستثمارية

تكمن أهمية المعلومات في مجال اتخاذ القرارات بالنسبة للمؤسسة عن طريق إضافة المعرفة والتقليل من حالة عدم التأكد، كما تساعد على استقرار مستقبل الشركة، معرفة المشكلة، زيادة المنافسة وتحسين المرودية، كما تعمل على إمداد صانع القرار ببدائل أفضل.

1. **دور الإفصاح عن المعلومات في اتخاذ القرارات:**

يظهر هذا النوع من المعلومات في التقارير المعدة أساساً للاستعمال الداخلي، كالتقارير التي تنتجها مصلحة المحاسبة الإدارية، والتقارير المتضمنة لخطط الإدارة وبرامجها المختلفة؛ (خليفاتي، 2015/2014، صفحة 176)

تمثل المعلومات الداخلية كافة المعلومات المرتبطة بالبيئة الداخلية للشركة وتتضمن كافة أنواع البيانات والتقارير المتعلقة بالوضع الداخلي والتي تتوافر لجميع المستثمرين وهذه المعلومات

توفر لحائزها إمكانية تحقيق أرباح غير عادية نتيجة استخدامها في التعامل في اتخاذ قراراته ويمثل هذا الوضع ضرراً لبعض المستثمرين. (نشنش، 2009، صفحة 03)

أما إذا تم الإفصاح عن المعلومات المخططة والتقديرية لعامة المستثمرين وفي نفس الوقت، فسيرفع ذلك من مستوى رشادة القرارات المتخذة، ويقلص من درجة المخاطرة المحيطة بقرارات الاستثمار، ما يرسم صورة مثالية عن المؤسسة ويحسن سمعتها، ويؤثر كذلك بالإيجاب على كفاءة البورصة وثقة المستثمرين في مستوى كفاءتها. (خليفاتي، 2015/2014، صفحة 177)

وإذا ما نظرنا للهدف الرئيسي لإعداد المعلومات المحاسبية التقديرية، نجد أنه يتعلق بمساعدة إدارة المؤسسة على التخطيط وإعداد السياسات المستقبلية، ومن ثم فإن الحاجة إلى استخدام هذا النوع من المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية، يعد أمراً غاية في الأهمية، فهي تمثل الوسيلة المثلى لتقييم الأداء والتنبؤ والمقارنة، لأنه يراعى عند إعدادها طبيعة البيئة المحيطة والظروف الداخلية للمؤسسة، كما يتم إعدادها بالنظر إلى كيفية سير الأعمال، ويتم مقارنة كل ذلك بالأهداف والنتائج المرجوة. (خليفاتي، 2015/2014، صفحة 177)

وتأثير هذه المعلومات على قرارات المستثمرين وكفاءة البورصة يمكن أن يكون سلبياً كما يمكن أن يكون إيجابياً، فإذا ما تم تسريب هذا النوع من المعلومات لعدد قليل من المستثمرين على حساب الباقي، سيمنح ذلك فرصة كبيرة وإضافية للفئة التي تحصلت على المعلومات لتحقيق أرباح غير عادية، الأمر الذي ينتج عنه نوع من المضاربة غير عادلة، ما يدفع جزء من المستثمرين إلى اتخاذ قرارات متسرعة وغير سليمة ويضعهم في مستويات مخاطرة غير محسوبة، الشيء الذي ينعكس أيضاً على المؤسسات المسجلة الأخرى، لأن معرفة المستثمرين لأخبار ومعلومات داخلية عن المؤسسة صاحبة المعلومات المسربة، يدفع أغلبهم إلى المسارعة في إتمام عمليات الشراء والبيع بطريقة متسرعة، وبدون إجراء التحليلات اللازمة والضرورية في مثل هذه القرارات، وذلك بالاعتماد على معلومات غير موثقة ولا موثوقة بسبب امتزاج المعلومات المسربة بالشائعات، ما يؤثر بالسلب على أسعار الأوراق المالية لهذه المؤسسات، ويربك كل السوق ويزرع فيها الفوضى، ما ينزع عنها صفة الكفاءة ويضعف من مستويات المخاطرة في التعاملات الجارية بها. (خليفاتي، 2015/2014، الصفحات 176-177)

كما تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظام المعلومات، أي مدى توفر المعلومات والبيانات المناسبة عن الفرص الاستثمارية المختلفة من حيث سرعة تدفقها، وعدالة فرص الاستفادة منها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها.

وتؤدي المعلومات دوراً هاماً في سوق الأوراق المالية، إذ تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية المختلفة لأن المعلومات تساعد على تحديد العوامل المؤثرة على القيمة السوقية للورقة المالية، يمكن القول أن المعلومات المتاحة تساعد المتعاملين في السوق على تحديد معدل العائد المطلوب على الاستثمارات المختلفة وفقاً لدرجة المخاطر

المرتبطة بها. أما على مستوى الاقتصاد ككل فإن توفر المعلومات يؤدي دورا هاما في تحقيق آلية الخاصة بسوق الأوراق المالية من حيث التوازن بين العائد والمخاطرة، وتخفيض درجة عدم التأكد في ما يتعلق بالاستثمار مما يترتب عليه زيادة حجم السوق وعدد المتعاملين، وبالتالي تنشيط التنمية الاقتصادية في الدولة.

وكلما ازدادت درجة الاعتماد على المعلومات، كلما ازدادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذونه من قرارات، وإذا ما قدر أحد المستثمرين أن المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن القرار المحتمل نتيجة لذلك هو الإحجام عن الاستثمار.

خلاصة لما سبق تتوقف كفاءة سوق الأوراق المالية على كفاءة نظام المعلومات المالية. (بن حاسين، 2013، صفحة 257)

كما يتمكن الأشخاص الذين يحصلون على معلومات أكثر من غيرهم أن يفهموا سلوك السوق بسرعة وهذا يسمح لهم بالقيام بتنبؤات جيدة على الأسعار المستقبلية، ومنه تحقيق الأرباح، على عكس الأشخاص الذين ليست لديهم المعلومات الكافية فهم ينتظرون استعمال كل المعلومات لفهم السوق ومنه تحقيق بعض الأرباح إن أمكن ذلك. (نشنش، 2009، صفحة 12)

2. أثر عدم تماثل المعلومات:

قد ترجع عدم الكفاءة في نظام المعلومات إلى التأخر في نشر المعلومات والبيانات مما يقلل من فائدة ما تتضمنه من معلومات للمتعاملين. ويتوقع في هذه الحالة أن تسود ظاهرة عدم تماثل المعلومات التي تؤدي إلى تحقيق البعض لعوائد زائدة يمكن أن تتسبب في حدوث ظواهر سلبية للغاية. أما العامل الآخر الذي يمكن أن يكون وراء عدم كفاءة نظام المعلومات المالية فيتمثل في نوعية المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية المنشورة، بحيث يفشل المتعاملون في اتخاذ قرارات استثمارية ناضجة بسبب عدم حصولهم على جميع المعلومات الضرورية، أو لإغفالها بعض المتغيرات الرئيسية التي تساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة. (بن حاسين، 2013، صفحة 258)

3. دور نظام المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات:

تسعى شركات الأعمال من وراء بناء نظم للمعلومات، إلى الحصول على الدعم والمساندة اللازمين لتحقيق أهدافها، وتعد هذه النظم ذات أهمية إستراتيجية كونها تعد آلية دعم ومساندة لعوامل النجاح الحرجة، التي تؤدي إلى استمرار ونجاح الشركات في بيئة الأعمال المعاصرة شديدة التغير. (الشيخ، 2011/2010، صفحة 114)

ويلعب نظام المعلومات المحاسبية من خلال ما يتم توفيره من معلومات دورا هاما وحاسما، في حل كل المشاكل والقرارات المهيكلة، بينما يمكن أن يساهم إلى حد ما، في حل معظم المشاكل والقرارات غير المهيكلة تلك المشاكل والقرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري، في هذا المجال، الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء على نظم معلومات أخرى بديلة مثل نظم دعم القرارات والنظم الخبيرة. (فريد، 2015، صفحة 152)

1.3 دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات:

يتم اتخاذ القرارات في مختلف المستويات الإدارية، هذا ما يتطلب توفر المعلومات ونظام معين يسيرها، وفي الأخير نشير إلى دقة ومقدرة المسؤول على السرعة في اتخاذ القرارات، كما تعتمد على توفر نظام معلومات حديث ومتطور لجمع وتبويب ومعالجة البيانات، واستخدام برامج الكمبيوتر وتطبيق بحوث العمليات والأدوات الإحصائية، في تحليل وتقييم البدائل، وذلك لكي تتعد عملية اتخاذ القرارات عن الصدفة ولا تخضع للعاطفة والرأي الشخصي، وتكون نتيجة بحث ولا تتأثر بالأهداف والدوافع الشخصية، ولكي يكون القرار فعالا يجب أن يمر بالخطوات التالية: (الشيخ، 2011/2010، الصفحات 117-119)

-تحديد المشكلة: إن أول خطوة في عملية اتخاذ القرار هو التعرف على المشكلة ومسبباتها ودراسة أعراضها وجمع المعلومات عنها وتحليلها وذلك لتحديد الهدف المراد تحقيقها.

-تنفيذ القرار: إنه من الخطأ أن يتم اعتبار مهمة أي متخذ قرار أنه عند اعتماده للقرار المطلوب قد انتهى كل شيء، لأن القرار ليس بإقراره وإنما بتنفيذه وغالبا متخذ القرار لا يقوم بتنفيذه والذين يقومون بتنفيذه هم عادة يمثلون المستوى الأول من الإدارة وهم العاملون والفنيون لذلك لا بد من التعاون وهنا يأتي دور وظيفة التنظيم والإعداد وتحديد المهام والمسؤوليات لتنفيذ هذا القرار وهذا يتم بواسطة تحفيزهم ماديا ومعنويا وربما معنويا أهم لأن اقتناع الموظفين لما يقومون بإنجازه سوف يدفعهم للاهتمام وبذل الجهد أكثر، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانوا قد شاركوا في اتخاذ القرار واختيار هذا البديل.

-متابعة تطبيق القرار ومراقبته: إن أي إدارة لا يمكن أن تقف عند حدود تنفيذ القرار لأن متابعة تطبيقه والرقابة في عملية تطبيقه لمعرفة أي انحرافات أو اختلافات ليقوموا بتقويمها قبل وقوعها إذا أمكن، هو من أهم مسؤولياتهم الرقابية وكذلك بعد التطبيق لا بد من المراقبة لمعرفة إذا ما تم التخطيط له أصلا قد تم تحقيقه فعلا وهذا لا يتم إلا بجمع المعلومات وفحصها وتحليلها لمعرفة النتائج التي تحققت نتيجة لاختيار هذا البديل وتطبيقه وهل كانت هذه النتائج إيجابية أم سلبية.

2.3 دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات:

يتكون نظام المعلومات المحاسبي من مجموعة من الإجراءات توفر عند تنفيذها معلومات تدعم من عملية اتخاذ القرارات عند كافة مستويات الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ويكمن الهدف الرئيسي من المعلومات التي يقوم بتوفيرها النظام المحاسبي في مساعدة إدارة المؤسسة في تحقيق وظائفها وأهدافها.

ويلعب نظام المعلومات المحاسبي من خلال ما يتم توفيره من معلومات دورا هاما وحاسما في حل كل المشكلات والقرارات المالية المعقدة بين ما يمكن أن يساهم إلى حد ما في معظم المشاكل والقرارات التي تمثل التحدي الأكبر للدور الذي يمكن أن يلعبه المحاسب الإداري في

هذا المجال الأمر الذي يتم بمقتضاه اللجوء إلى نظم المعلومات الأخرى البديلة مثل نظم دعم القرارات والنظم الخبيرة.

وعموماً فإن حل المشكلات واتخاذ القرارات المالية يعتمد بصفة أساسية على استخدام نظم المعلومات الداخلية كما هي وبدون تعديل، بينما حل المشاكل والقرارات المالية شبه المهيكلة يعتمد عادة على استخدام نظم المعلومات الداخلية بعد تعديلها لتنفق مع الموقف القراري المعين وقد يتم هذا التعديل بالاعتماد على نظم معلومات داخلية أخرى أو نظم معلومات من خارج المؤسسة، أما حل المشاكل والقرارات المالية غير المهيكلة فرغم أنه يتطلب ضرورة دراسة اتجاهات ودلالات ونتائج تشغيل نظم المعلومات الداخلية إلا أنه يعتمد إلى حد كبير على نظم معلومات من خارج المؤسسة، لذلك تستخدم نظم دعم القرارات لحل المشاكل والقرارات لما تتصف به من سرعة وسهولة في التعديل أو التوافق مع القرارات الجديدة وتعتبر المدخلات من القرارات غير المهيكلة خصوصاً في حالة تعدد البدائل والظروف موضع التقييم، وعندما تتصف عملية اتخاذ القرار بشدة التعقيد الأمر الذي يستلزم التعرف على أهم النماذج التي يمكن استخدامها لاتخاذ القرارات، كما يستلزم ضرورة التعرف على دور المعلومات المحاسبية في التأثير على اتجاهات متخذي القرارات نحو المخاطرة. (ذبيان، 2005، الصفحات 11-12)

إن عملية اتخاذ القرارات من أهم الوظائف التي عنيت نظم المعلومات بتدعيمها، حتى تعتبر الإطار العام الذي يرشد محاولات فهم وتحليل هذه النظم، حيث تقوم نظم المعلومات بمساندة عملية اتخاذ القرارات في مراحلها المختلفة، لذا تعتبر المستويات التنظيمية المختلفة التي يتم اتخاذ القرارات عندها من الأمور المرتبطة ببناء وتصميم تلك النظم.

وحتى يكون القرار سليماً يجب أن تؤمن المعلومات اللازمة لاتخاذ ذلك بتحديد: (فريد، 2015، صفحة 152)

-نوع البيانات المطلوبة ومصادر الحصول عليها.

-معالجتها للحصول على المعلومات والنتائج.

-إيصال المعلومات للجهات المختصة باتخاذ القرار.

وهذه المهام يقوم بها أنظمة المعلومات المختلفة في المؤسسة.

4.مخاطر نظم المعلومات المحاسبية: (علا، 2015، صفحة 68)

-عن طريق أخطاء في تجميع البيانات، انعكاسات في تشغيل المعلومات إما عن طريق الخطأ أو التلاعب في المعلومات، كما قد يتم إدخال بيانات عن طريق أفراد غير مسموح لهم بذلك.

*قد يتم سرقة البيانات.

*قد يحدث فقد للبيانات.

-توصيل البيانات والمعلومات:

*قد يتم التوصل للبيانات أو تعديلها أو تدميرها عن طريق أفراد غير مسموح لهم بذلك.

-المعدات:

*قد يتم قطع عملية تشغيل البيانات بقصد أو بدون قصد، مما قد يسبب فقد البيانات أو إفساد الأجهزة والبيانات.

رابعاً: واقع الإفصاح عن المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية لعينة من الأفراد

لمعرفة واقع الإفصاح عن المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية ارتأينا اعتماد بعض الأدوات للوصول إلى نتائج واقعية وبأكبر قدر من الموضوعية، وذلك من خلال توزيع استبيان على عينة من بلدين مختلفين وتم التركيز على الجزائر وتونس. على ضوء الإطار النظري للدراسة تم تحديد وصياغة فقرات الاستبيان بما يخدم البحث، وقد تكون الاستبيان من الأجزاء التالية:

الجزء الأول: خصص لمعرفة كيفية تأثير الإفصاح على عملية اتخاذ القرارات، ويتكون هذا الجزء من 05 فقرات؛

الجزء الثاني: يهدف هذا الجزء إلى محاولة معرفة مصادر المعلومات التي يعتمد عليها من أجل ترشيد القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، ويتكون هذا الأخير من 07 فقرات.

الجزء الثالث: يهدف هذا الجزء إلى محاولة التعرف على العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرارات الاستثمارية؛ واشتمل هذا الجزء على 06 فقرات؛

الجزء الرابع: اشتمل هذا الجزء على 04 فقرات، الغرض منها معرفة العوامل التي تحفز على الاستثمار في سوق الأوراق المالية.

تم إعداد الأسئلة وفق مقياس ليكارت الخماسي لتحديد آراء أفراد العينة في الأسئلة التي تضمنتها محاور الاستبيان كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم 01: مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق (مرتفع جداً)	محايد (متوسط)	غير موافق (منخفض)	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المتوسط المرجح	(4.2-5)	(3.4-4.19)	(2.6-3.39)	(1.8-2.59)	(1-1.79)

المصدر: من إعداد الباحثين

1. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من فئة أساسية:

تتمثل في عينة من الأفراد المتحصلين على شهادات جامعية من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية من خلال المعلومات المتوفرة لديهم عن أسواق الأوراق المالية والإفصاح عن المعلومات فيها مقارنة بأفراد المجتمع الأخرى التي تكون لديهم كم محدود من المعلومات حول هذه الأسواق.

كما تم الإشارة إلى أن الدراسة اشتملت على بلدين، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 02: البلدان التي تم توزيع الاستبيان بها

البلد	التكرار	النسبة
الجزائر	16	% 53.33
تونس	14	% 46.67
المجموع	30	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

بلغ عدد الاستبيانات الموزعة 40 استبيان، تم توزيعها على جميع أفراد مجتمع الدراسة بشكل مباشر، ومن خلال المتابعة المستمرة تم استرداد 32 استبيان، ومن خلال تفحص الاستبيانات تم استبعاد استبيانين لعدم صلاحيتهما، وعليه يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة 30 استبانة، وبذلك يكون معدل الاستجابة 75% وهي نسبة مقبولة لتعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

2. المقاييس الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي:

من أجل دراسة وتحليل نتائج الاستبيان، تم الاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية الجاهزة (spss الإصدار 19)، وأيضا برنامج Excel من أجل تمثيل الجداول التي تم الحصول عليها، وللوصول للنتائج المسطرة، استخدمنا بعض المؤشرات الإحصائية، وهي:

➤ حساب التكرارات والنسب المئوية لوصف أفراد الدراسة.

➤ حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3. عرض وتحليل نتائج الاستبيان:

سوف نقوم بتحليل محتوى المحور الأول والثاني الخاص بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة بغرض التعرف على خصائصها، ثم نقوم بعرض وتحليل البيانات الخاصة بالمحور.

1.3. تحليل البيانات الشخصية:

يتم تحليل البيانات الشخصية الموزعة على أفراد العينة، كما مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

المتغير	العدد	النسبة
الجنس:		
ذكر	16	%53.33
أنثى	14	%46.67
الفئات العمرية:		
30-18	14	% 46.66
40-31	5	% 16.66
50-41	8	% 26.66
50 فما فوق	3	% 10
الحالة الاجتماعية:		
أعزب	16	% 53.33
متزوج	14	% 46.66

المؤهل العلمي:		
0	0	ابتدائي
0	0	متوسط
0	0	ثانوي
30	% 100	جامعي
المهنة:		
5	% 16.66	بدون عمل
19	% 63.33	موظف
1	% 0.33	تاجر/صناعي/فلاح
5	% 16.66	مهن أخرى
الأجر:		
5	% 16.67	بدون أجر
9	% 30	18000-40000 دج
4	% 13.33	41000-80000 دج
3	% 10	81000-100000 دج
9	% 30	100000 دج فما فوق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

-من خلال الجدول نلاحظ أن هناك تقارب في الجنسين من حيث الجانب العلمي والقدرة على اتخاذ القرارات من أجل الاستثمار في البورصة.
-نلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من فئة الشباب أي من 18-30 سنة وهذا السن يعتبر الأكثر حيوية من أجل محاولة الحصول على مداخيل إضافية من خلال الاستثمار في البورصات.
-كما نلاحظ أن أفراد العينة لديهم مستوى جامعي أي لديهم القدرة على فهم أسئلة الاستبيان والإجابة عليها بمهنية وبطريقة صحيحة، ويعتبرون من أكثر الأشخاص فهما لميادين الاستثمار في البورصات مما يعطي نتائج أقرب للواقع.
-يبين الجدول أعلاه أن معظم مجتمع العينة هم عبارة عن أشخاص موظفين بالنظر إلى مستواهم التعليمي؛

-كما نلاحظ أن هناك تقارب في نسب الأجر بين مختلف أفراد العينة.

2.3. مصادر الأموال وكيفية استغلالها في سوق الأوراق المالية:

-مصادر الأموال المستثمرة:

الجدول رقم 04: يبين تكرار ونسبة مصادر الأموال المستثمرة لأفراد العينة

النسبة	التكرار	المصادر
76.67 %	23	ادخار
6.66 %	2	ارث
16.67 %	5	اقتراض
100 %	30	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم أفراد العينة يعتمدون بصفة أساسية على مدخراتهم كمصدر أساسي من أجل اتخاذ قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية وهي ميزة تميز بصفة أساسية المجتمعات العربية لأن هناك تخوف من الاقتراض سواء من ناحية المخاطر أو من الناحية الدينية، كما نجد أن هناك 16.67% من أفراد العينة يعتمدون على الاقتراض من أجل الاستثمار وهم عبارة عن أفراد من تونس باعتبار أن البنوك تعتبر أكثر حيوية وأكثر استعمال من قبل التونسيين مقارنة بالجزائر.

-هل استثمرت في البورصة من قبل:

الجدول رقم 05: يبين ما مدى استثمار أفراد للعينة في البورصة

المصادر	التكرار	النسبة
نعم	8	26.67 %
لا	22	73.33 %
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم أفراد العينة لا يستثمرون في البورصة لأن هناك تخوف ونقص في الثقافة البورصية لدى البلدان العربية بصفة خاصة، كما أن نسبة 26.67% من الأفراد يستثمرون في البورصة ومعظمهم تونسيون لأنه وكما تطرقنا من قبل هناك ثقافة على الاقتراض من البنوك التونسية بصفة كبيرة وهذا من شأنه أن يخلق بعض الوعي من أجل توجيه بعض أموالهم إلى البورصة.

-هل تود الاستثمار مستقبلا:

الجدول رقم 06: يبين مدى استثمار أفراد العينة في البورصة مستقبلا

المصادر	التكرار	النسبة
نعم	23	76.67 %
لا	07	23.33 %
المجموع	30	100 %

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

نلاحظ أن معظم أفراد العينة يجذبون الاستثمار في البورصة ومع ذلك لا يستثمرون هذا يعني أن هناك تخوف كبير من المخاطر التي أن تؤدي إلى خسائر وهذا غير منطقي ويدل على نقص الثقافة البورصية لأن أي مشروع تكون لديه نسبة من المخاطر من أجل الحصول على أرباح.

3.3 تحليل نتائج المحور الثالث:

المقياس المعتمد:

بغرض الإجابة على فقرات هذا الجزء تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس الإجابات المختلفة.

الجدول رقم 07: يبين مدى معرفة العوامل التي من شأنها أن تحفز على الاستثمار في سوق الأوراق المالية

رقم الفقرة	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية	مستوى الأهمية
- كيف يؤثر الإفصاح على عملية اتخاذ القرارات؟					
01	يزيد من إمكانية الوصول والحصول على المعلومات المالية.	4.46	0.53	4	مرتفع جدا
02	يسهل على الحصول على المعلومات الملائمة والمطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة.	4.6	0.38	3	مرتفع جدا
03	يزيد من دقة المعلومات.	4.23	0.59	8	مرتفع جدا
04	يعمل على تحقيق الشفافية والحد من عدم تماثل المعلومات.	4.30	0.49	7	مرتفع جدا
05	يجعل القوائم المالية أكثر فهما للمستخدمين.	4.03	0.93	11	مرتفع
- ما هي مصادر المعلومات التي تعتمد عليها من أجل ترشيد قراراتك الاستثماري في سوق الأوراق المالية؟					
06	-تقارير بنك الجزائر.	4.06	0.54	10	مرتفع
07	-القوائم والتقارير المالية المقدمة من طرف الشركات.	4.40	0.45	5	مرتفع جدا
08	-وسائل الإعلام كالصحف والنشرات الاقتصادية.	3.43	0.94	15	مرتفع
09	-الانترنت.	3.43	1.03	15	مرتفع
10	-الاتصال بخبراء ووسطاء ماليين.	4.30	0.91	7	مرتفع جدا
11	-تقارير وإعلانات شركات إدارة البورصة.	4.13	1.085	9	مرتفع
12	-وسائل أخرى.	2.67	1.42	18	متوسط
- ما هي العوامل التي تؤثر على اتخاذ قراراتك الاستثمارية؟					
13	-رأس مال الشركة.	4.03	1.20	11	مرتفع
14	-الأرباح المحققة.	4.70	0.28	2	مرتفع جدا
15	-الاستقرار المالي للشركة.	4.73	0.27	1	مرتفع جدا
16	-طبيعة نشاط الشركة.	4.00	0.75	12	مرتفع
17	-موقع الشركة.	3.40	0.80	16	مرتفع
18	-أعضاء مجلس إدارة الشركة.	3.93	1.37	13	مرتفع
- ما هي العوامل التي تحفزك على الاستثمار في سوق الأوراق المالية؟					
19	-معلومات القوائم المالية المنشورة والمفصح عنها بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة.	4.36	0.79	6	مرتفع
20	-الأرباح والعوائد المتوقع الحصول عليها.	4.70	0.27	2	مرتفع جدا

21	-عدم اختلافها مع قواعد الشريعة الإسلامية.	3.86	1.84	14	مرتفع
22	-انخفاض الفوائد المتحصل عليها من قبل البنوك.	3.034	2.93	17	متوسط
	المتوسط والانحراف المعياري العام	4.03	0.899	/	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج عينة الدراسة

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية جدا فيما يخص المعلومات الخاصة من أجل الاستثمار في سوق الأوراق المالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4.03 وهو مرتفع يقع ضمن الفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق والتي تؤكد رضا غالبية أفراد العينة، كما بلغ الانحراف المعياري 0.899 مما يدل على تباعد آراء العينة المدروسة.

بالنسبة لهذا المحور تؤكد النتائج بشكل عام على أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم إطلاع ووعي كافي بالمفاهيم المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات في سوق الأوراق المالية وأهميته من حيث اتخاذ القرارات.

كما أن جل أفراد العينة أجمعوا على أهمية وضرورة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

وقد أجمعت نتائج المبحوثين أن الإفصاح يزيد من الحصول على المعلومات المالية والعمل على تحقيق الشفافية والحد من تماثل المعلومات.

إضافة إلى ذلك أكدت الدراسة على أن الإفصاح يسهل على الحصول على المعلومات الملائمة والمطلوبة لاتخاذ القرارات المناسبة وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

وفي الأخير وافق معظم المستجوبين على ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية من أجل توفير معلومات أكثر دقة وملائمة وشفافية أكثر للمستخدمين والمستثمرين والتي تمكنهم من

اتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار في سوق الأوراق المالية.

الخلاصة:

تعد المعلومات الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرار، وأيضا في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، فتعتبر المعلومات الضرورية والموثوق فيها عنصرا مهما في تنشيط سوق رأس المال، فالمستثمرون الذين يحصلون على هذه المعلومات يستطيعون التنبؤ بالأسعار المستقبلية وبالتالي تحقيق الأرباح على عكس الأشخاص الذين لا يمتلكون المعلومات الكافية. كما أن التداول على الأوراق المالية يتأثر بالعديد من العوامل وتعتبر المعلومات أهم ركيزة لهذه العوامل، حيث هناك معلومات خارجية تتعلق بمحيط المؤسسة وأخرى داخلية تتعلق بالمؤسسة نفسها، وكلا النوعين له تأثيرات على كفاءة السوق المالية.

كما يظهر جليا من خلال هذه الدراسة أن عملية اتخاذ القرار تمثل عصب النشاط الإداري ونشاط الأعمال بشكل عام، حيث أصبحت اليوم تمثل تحديا أمام شركات الأعمال نتيجة تعقد بيئتها ويعود ذلك إلى التقدم التكنولوجي والانفتاح الدولي وغيرهما من الأسباب. وبعدها

كانت الشركات تواجه مشكلة في الحصول على المعلومة أصبحت تواجه حشدا منها، هذا ما صعب من مهمتها، لذلك ومن أجل تنظيم هذه المعلومات لتتلاءم مع متطلبات الشركات كان لابد من هذه الأخيرة أن تستعين وبمساعدة المتخصصين في المجال بنظم المعلومات.

إضافة إلى ذلك هناك تأثير لهذه المعلومات سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات المتخذة في سوق الأوراق المالية، فكلما كان هناك تحقق للإفصاح الأمثل عن المعلومات، كان هناك أثر ايجابي وبشكل مباشر على الأسواق المالية وبالتالي على أداء الشركات. فمن خلال المعلومات المحاسبية المفصح عنها، والتي تتميز بالمصداقية، يمكن للأطراف التي لها علاقة بالشركة المحافظة على مصالحهم وحماية حقوقهم من التلاعب والضياع. كما يمكن أن تولد المعلومات المحاسبية ذات الجودة الثقة في الإدارة وفي الممارسات الإدارية، وبالتالي تدعيم المركز التنافسي للشركة، وتنشيط حركة الأسواق المالية وتدعيم كفاءتها.

ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

- يعمل توفر المعلومات المحاسبية على زيادة درجة الاعتماد عليها من قبل مستخدميها في اتخاذ القرار، من خلال الاعتماد على القوائم المالية باعتبارها مصدرا للمعلومات المحاسبية والتي يتم إعدادها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة.

-تعمل أنظمة المعلومات في دعم مراحل اتخاذ القرار في كافة مراحلها، وبالتالي تعد ذات أهمية كبيرة من خلال أثرها الفاعل في إيصال المعلومات وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع.

-تعمل عملية اتخاذ القرارات على ربط وتقييم ومتابعة والتأكد من أن ما يتحقق فعليا يسير وفقا لما أريد له، لهذا فإن وجود نظام معلومات خاص برصد القرارات ومتابعة تنفيذها يشكل ضرورة بالغة وأهمية لازمة للتعرف المتواصل على كيفية التعامل مع تلك القرارات وتقييم مستويات تنفيذها بصورة واضحة ودقيقة.

ومن خلال هذا البحث ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

-من الضروري على الشركات توفير المعلومات اللازمة التي من شأنها أن تساعد المستثمرين على اختيار القرارات الصائبة وفي الوقت المناسب؛

-العمل على تعزيز الإفصاح والشفافية في سوق الأوراق المالية؛

-العمل على نشر المعلومات والبيانات الخاصة بالشركات في الصحف والنشرات اليومية والأسبوعية والشهرية في جميع البورصات.

قائمة المراجع:

الكتب:

-إبراهيم نائب، إنعام باقية، نظرية القرارات: نماذج وأساليب كمية محسوبة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2001.

-احمد حلمي جمعة وآخرون، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

-إسماعيل احمد الشناوي، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

-السيد عبد المقصود ذبيان، ناصر عبد اللطيف نور الدين، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

- أمل احمد طعمة، اتخاذ القرار والسلوك القيادي برنامج تدريبي، الناشر ديونو للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2010.
- بول ستيبارت ومارشال رومني، نظم المعلومات المحاسبية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2009.
- ثناء على القباني، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، جامعة المنوفية، مصر، 2008.
- راشد فؤاد التيمي، الأسواق المالية - إطار في التنظيم وتقييم الأدوات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- عبد الله غانم وعبد الحفيظ خزان، الوجيز في أسواق الأوراق المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2017.
- علا محمد شوقي إبراهيم عيسى، تأثير تطبيق حوكمة الشركات على مخاطر نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- فريد كورتل وخالد الخطيب، نظم المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات، زمزم ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2015.
- كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير محمد كامل، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
- مبارك بن سليمان آل فواز، الأسواق المالية من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، السعودية، الطبعة الأولى، 2010.
- محمد إسماعيل بلال، مبادئ الإدارة بين النظرية والتطبيق، دارالجامعة الجديدة للنشر، بدون طبعة، الإسكندرية، مصر، 1999.
- محمد السعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، الاستثمار، التمويل والتحليل المالي، الأسواق المالية الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
- محمد مطر، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض والإفصاح، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
- وليد ناجي الحياي وحسين عبد الجليل آل غزوي، حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2015.

المقالات:

- احمد صالح الهزايمة، دور نظام المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسات الحكومية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية بجامعة جرش الأهلية، الأردن، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
- بن امير بن حاسين، لحسين جديدين، محمد بوزيان، مقال بعنوان كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية دراسة حالة بورصة السعودية، عمان، تونس، والمغرب، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2013/02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي SCF وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد 2017/07، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2017.

المدخلات:

- الشيخ ولد محمد، استخدام نظم المعلومات في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية التجاوية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010/2011.
- خليفاتي جمال، تعزير دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرارات الاستثمار المالي في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، 2014/2015.
- المذكرات والأطروحات:
- نشنتس سليمة، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي، مداخلة في إطار الملتقى الدولي بعنوان صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، أبريل 2009.